

Palestinian National Authority

State Audit &
Administrative Control
Bureau



السلطة الوطنية الفلسطينية
ديوان الرقابة المالية والإدارية

الملخص التنفيذي

للتقرير السنوي

للعام 2010

رام الله 2011

رقابة وتدقيق من اجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الصالح

ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤسسة دستورية أنشئ تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني إعمالاً لأحكام المادة (96) منه، ويعتبر الديوان حسب القانون الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، وهو عضو في منظمة الأربوساي التي تضم كافة الأجهزة العربية العليا للرقابة، كما أنه يمتلك علاقات دولية واسعة مع الكثير من الأجهزة الرقابية في دول العالم.

صدر ديوان الرقابة المالية والإدارية التقرير السنوي للعام 2010 لتحقيق المتطلب القانوني بالمادة (8) من قانون الديوان رقم (15) لسنة 2004 التي تنص على " يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً أو عند الطلب عن أعماله وملاحظاته وعليه أن يزود رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء بأية بيانات أو معلومات أو دراسات أو أبحاث يطلبونها منه والقيام بأي عمل آخر يعهد به إليه من أي منهم، وينشر التقرير السنوي في الجريدة الرسمية." والتزاماً من الديوان بتقديم بيانات ومعلومات عن النشاطات التي يقوم بها الديوان تعزيزاً لغايات المسائلة والشفافية والمثروعية في أداء الديوان في رقابته على أداء الجهات محل الرقابة.

يهدف هذا التقرير إلى التأكد من أن الأداء العام لدى الجهات الخاضعة للديوان يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة، وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري إن وجدت، بالإضافة إلى تحديد وتقييم المخاطر المتوقعة في العمل المؤسسي لمعالجتها والتغلب عليها وإبداء الرأي المهني المحايد القائم على الأسس والمبادئ المهنية والعالمية بنتائج التدقيق والفحص على الجهات محل الرقابة.

تكمن أهمية هذا التقرير في تقويم عمل الجهات محل الرقابة من خلال مساعدة المستويات الإدارية العليا والسلطات التنفيذية على تعديل سياساتها وإصدار القرارات التصحيحية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز النزاهة والشفافية والمسائلة والثقة في السياسات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومنع وقوع المخالفات الإدارية والمالية الجوهرية ومكافحة الفساد.

يقسم التقرير إلى ثلاثة فصول رئيسية خصص الفصل الأول منها: لاستعراض التقارير الرقابية لقطاعات الحكم والأمن والاقتصاد والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، أما الفصل الثاني فقد تناول التقارير الرقابية لقطاعات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية والشؤون القانونية وشكاوى الجمهور والعطاءات، في حين استعرض الفصل الثالث ردود الجهات الخاضعة على التقارير الرقابية الصادرة خلال العام 2010 كما وردت من قبلهم.

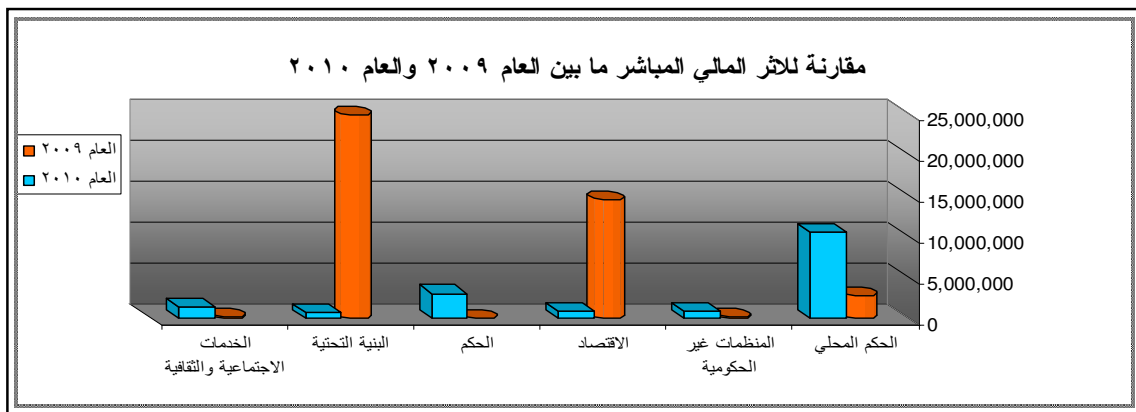
إن البيانات والمعلومات الواردة في التقرير؛ تم التوصل إليها من واقع أعمال الفحص الرقابي على الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، وتم إبداء الرأي المهني وفقاً للمعايير التدقيق الحكومي الفلسطيني، والمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الإنٹوساي)، والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي)، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المترتبة على ردود الجهات الخاضعة على التقارير الصادرة في العام 2010.

أما على صعيد الأثر المالي المباشر فقد أدت نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الجهات الخاضعة للرقابة نتيجة اكتشاف مخالفات مالية جوهرية إلى إمكانية استعادة مبلغ (17,763,428) دولار إلى خزينة السلطة مقابل إنفاق (3,283,000) دولار كميزانية لديوان الرقابة في العام 2010 ، مما يعني أن كل دولار ينفق على الديوان وموظفيه يعود بقيمة مضافة (5) دولار على السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الخاضعة.

اسم القطاع	عدد التقارير	الأثر المالي 2009	الأثر المالي 2010	نسبة التغير عن العام 2009
الحكم المحلي	34	2,825,500	10,620,950	+ 276%
المنظمات غير الحكومية	22	217,558	908,429	+ 317%
الاقتصاد	15	14,509,603	896,306	- 94%
الحكم	31	76,543	3,078,650	+ 3922%
البنية التحتية	18	24,960,956	752,186	- 97%
الخدمات الاجتماعية والثقافية	31	278,178	1,506,907	+ 414%
المجموع	151	42,868,338	17,763,428	- 59%

من واقع الجدول أعلاه يظهر ازدياد في قيمة الأثر المالي المباشر الذي ذهب هدرا في كل من قطاع الحكم والمنظمات غير الحكومية والحكم المحلي والخدمات الاجتماعية وبنسب 3922% و 317% و 276% و 414% على التوالي ، في حين انخفض الأثر المالي في كل من قطاع الاقتصاد والبنية التحتية وبنسب 94% و 97% على التوالي، والرسم التوضيحي أدناه يظهر ذلك:



كما شارك الديوان خلال العام 2010 في اجتماعات لجان العطاءات بصفة مراقب بلغ عددها (395)، وتلقى الديوان (498) شكوى أنجز منها (178) شكوى وتم حفظ (51) شكوى لعدم

الاختصاص أو عدم أحقية المشتكي أو لعدم صحة ما جاء فيها ، وتم توجيه (3) مشتكين للتوجه للقضاء وتمت التوصية بتحويل 13 شكوى لفحصها من خلال تشكيل فريق رقابي وحولت شكوتين لهيئة مكافحة الفساد و 4 تم حفظها كونها ما زالت منظورة أمام القضاء وحفظت 35 شكوى الكترونية لعدم الوضوح. وقد بلغ عدد ملفات الفساد التي تم تحويلها إلى هيئة مكافحة الفساد خلال العام 2010 (19) ملفاً بالإضافة إلى (5) ملفات إلى النيابة العامة.

من واقع تقارير الرقابة والتدقيق التي تم إصدارها خلال العام 2010 والتي بلغت (151) تقريراً مقارنة بـ (116) تقريراً في العام 2009 ، سجلت أهم المخالفات المالية والإدارية الجوهرية في الجهات الخاضعة حسب القطاعات بالشكل التالي:

1. قطاع الحكم المحلي

من واقع أعمال الرقابة والتدقيق على قطاع هيئات ووحدات الحكم المحلي في فلسطين والتمثلة بوزارة الحكم المحلي ومديرياتها والبلديات والمجالس المحلية والقروية ولجان المشاريع ومجالس الخدمات المشتركة والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وصندوق تطوير وإقراض البلديات، بلغ عدد التقارير الرقابية المعدة خلال العام 2010 (34) تقريراً رقابياً مالياً وإدارياً وشاملاً بالإضافة إلى متابعة (5) شكوى أي ما نسبته 23 % من إجمالي التقارير الصادرة عن الديوان لهذا العام، حيث تم تحويل (3) ملفات فساد إلى هيئة مكافحة الفساد بسبب وجود حالات اختلاس وسرقة واستغلال للمال العام.

ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق الصادرة خلال العام 2010 تبين أن أهم التطورات الإيجابية في قطاع الحكم المحلي ما يلي:

- تحسن درجة الثقة في بعض مقومات نظام الرقابة الداخلي في بعض الهيئات المحلية خلال العام 2010 مقارنة مع العام 2008
- بناء وتطوير الهيكل التنظيمي لبعض الهيئات المحلية بمصادفة المجالس البلدية ووزارة الحكم المحلي.

تبين للديوان أهم المخالفات الجوهرية التي يعاني منها قطاع الحكم المحلي خلال العام 2010:

- اكتشاف ومتابعة عدة حالات اختلاس وسرقة لأموال الهيئات المحلية بمبلغ 1,887,693 شيفل
- استغلال أموال بعض البلديات لمصالح شخصية.
- تكبد قطاع الحكم المحلي الفلسطيني غرامات تأخير بمبلغ 1,945,890 شيفلاً نتيجة عدم الالتزام بتسديد مستحقات الكهرباء المتركمة على بعض الهيئات المحلية.
- بلغ مجموع العمولات والفوائد البنكية نتيجة السحب على المكشوف من البنوك ما يعادل 743,194 دولاراً خلال السنة المالية 2009 .

- قيام بعض الهيئات المحلية بمنح خصومات على المستحقات والديون المتراكمة على المكلفين بموجب قرارات مجالس بلدية غير مصادق عليها من قبل وزير الحكم المحلي مما أضعاف على خزينة هذه الهيئات مبلغ (13,511,286 شيقلاً، و 58,516 ديناراً)
- لوحظ ارتفاع نسبة الفاقد في كمية المياه المباعة للمواطنين خلال العام 2009 بشكل واضح حيث بلغت في بعض الهيئات المحلية ما نسبته (83%) من كمية المياه المشتراه
- لوحظ غياب التخطيط الاستراتيجي في العديد من الهيئات المحلية مما أضعف من مستوى الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهداف هذه الهيئات.
- لم تتخذ بعض الهيئات المحلية العناية والحيطة اللازمة في إدارة وحفظ ممتلكاتها والتصرف بها وفق لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وبما يحقق مصلحة الهيئة المحلية، بالإضافة إلى مخالفة بعض أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في قطاع الحكم المحلي والتي نتج عنها أثر مالي مباشر بمبالغ كبيرة الأمر الذي يؤثر سلباً على مدى قدرة الهيئات المحلية على تحمل أعبائها ومواجهة العجز الذي تعاني منه بعضها.
- تبين قيام معظم الهيئات المحلية بصرف نفقات لا تعتبر من ضمن الأوجه التي نص عليها النظام المالي للهيئات المحلية كهبات ومساعدات من حساب البلدية لمؤسسات وأفراد دون مصادقة وزارة الحكم المحلي ودون وجود مخصص في الموازنة المعتمدة ، بالإضافة إلى القيام بتنفيذ عمليات صرف دون توفر المعززات الكافية من فواتير ضريبية ومقاصة وشهادة الخصم من المصدر مما يساعد في عملية التهرب الضريبي.
- غياب دور بعض المجالس البلدية وضعفها في الرقابة على عمل هيئاتها المحلية حيث لوحظ وجود تفرد في اتخاذ القرارات من قبل بعض الرؤساء والأشخاص، كذلك فإن هناك مجالس تم استقالة عدد كبير من أعضائها دون أن يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع، سوف يبلغ مجموع الأثر المالي المباشر على خزينة الهيئات المحلية وخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية (37,275,893 شيقلاً، و 200,158 ديناراً، و 194,891 دولاراً، و 55,255 يورو) أي ما يعادل مبلغ (10,620,950 دولار).

2. قطاع الحكم (مدني وأمن)

من واقع أعمال الرقابة والتدقيق على قطاع الحكم (مدني وأمن) والمتمثل بالوزارات السيادية والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الحكم (مدني وأمن) خلال العام 2010 (31) تقريراً شاملاً أي ما نسبته 21 % من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية لهذا العام بالإضافة إلى متابعة (5) شكاوى.

من أهم المخالفات الجوهرية التي ظهرت أثناء الرقابة والتدقيق على قطاع الحكم (مدني وأمن) ما يلي:

1. يوجد تعدد للمرجعيات الخاصة بصرف المساعدات وغياب تطبيق دليل الإجراءات في وحدة المساعدات، كما لوحظ وجود ضعف في ضبط عهدة السيارات، حيث يوجد أكثر من سيارة في عهدة بعض الشخصيات بصورة مخالفة للقانون والنظام.
2. لوحظ وجود مبالغة في تغطية بعض فواتير الجوال الخاصة ، ووجود عدد من السيارات لموظفين ومسؤولين ليسو على كادر المؤسسات ذات العلاقة ، إضافة لذلك فقد لوحظ وجود تضخم في الهيكل الإداري وارتفاع نسبة الوظائف الإشرافية إلى التنفيذية في ظل أن بعض الإدارات لا تعمل بشكل كافي، ومنها ما تم توزيع مهامها على الإدارات العامة الأخرى.
3. ضعف الالتزام ببعض أحكام النظام المالي الفلسطيني رقم (43) لسنة 2005 من خلال: لم يتم الالتزام بشروط تصفية النفقة من خلال عدم اكتمال معززات الصرف، ضعف الالتزام بالأسقف المحددة لصناديق السلف النثرية، ولم يتم الالتزام بالحد الأعلى للصرف النقدي.
4. لم يتم الاحتفاظ بمعززات الصرف في بعض الأجهزة الأمنية حيث تم إغلاقها في الإدارة المالية المركزية دون الاحتفاظ بصور منها.
5. مخالفة بعض أحكام قانون اللوازم العامة رقم (9) لسنة 1998 من خلال: لا يتم الالتزام بأحكام القانون في عمليات الشراء وإدارة المخازن، لا يوجد سجل للأختام يبين فيه أسماء الموظفين الذين عهد إليهم بالأختام حيث لا يوجد رقابة كافية على الأختام، بالإضافة إلى أنه لا يوجد نظام إطفاء حريق ملائم في المستودعات ، ولا يوجد سجل للوازم والموجودات الثابتة، ولم يتم عمل جرد للوازم والموجودات الثابتة، ولا يوجد مستودع مستقل ومنظم ويتوافق مع شروط السلامة العامة في بعض الجهات الخاضعة.
6. إن قرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2006م والذي تم بموجبه تعديل القرار السابق رقم (244) لسنة 2005م بشأن منح جواز السفر الدبلوماسي (VIP) أدى إلى زيادة أعداد المستفيدين من هذا النظام حيث تم إضافة كلمة "السابقين" إلى العديد من الفقرات المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام وان زيادة الشريحة يقلل من أهمية جواز السفر الدبلوماسي ويفقده مكانته التي يتمتع بها.

7. لا يوجد نظام مالي وإداري متكامل لتنظيم عمل المحافظات يراعي خصوصيتها.
8. ضعف ضوابط وحدة الرقابة الداخلية في بعض الجهات الخاضعة لرقابة الإدارة.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويبات المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (3,078,650) دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

3. قطاع الاقتصاد

من واقع أعمال الرقابة والتدقيق على قطاع الاقتصاد في فلسطين والمتمثلة بوزارة المالية ومديرياتها ، وعدد من الوزارات المدرجة ضمن هذا القطاع وصندوق الاستثمار الفلسطيني والشركات التابعة له

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الاقتصاد خلال العام 2010 (15) تقرير ، أي ما نسبته 10% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام.

ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق الصادرة خلال العام 2010 تبين أن أهم المخالفات الجوهرية في قطاع الاقتصاد ما يلي:

- وجود هدر للمال العام تمثل في ازدواجية الصرف بدل محروقات ومواصلات ورواتب لبعض الموظفين من قبل إحدى الشركات والخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في آن واحد.
- لم يتم الالتزام بتنفيذ قرار من مجلس الوزراء القاضي بنقل كافة الموظفين ممن هم على كادر الخدمة المدنية إلى الوزارات أو المؤسسات العامة.
- ضعف في الالتزام ببعض بنود وأحكام النظام المالي الفلسطيني والقوانين والأنظمة التي تحكم صرف النفقات حيث قامت وزارة المالية بصرف بعض النفقات نيابة عن مراكز المسؤولية دون الرجوع لها وصرفت بعض النفقات دون وجود سند قانوني أو معايير للصرف .
- لم تقم وزارة المالية بمتابعة المبالغ المستحقة على الهيئات المحلية لضمان تسديدها وعدم ازدواجية دفعها كما لا يتم إجراء المطابقات اللازمة لها.
- تم صرف بعض الدفعات من حساب تعويضات الهدم و الإلتلاف من قبل وزارة المالية دون اكتمال معززات الصرف أو عدم مصداقية المعززات المرفقة لبعض عمليات الصرف.
- على صعيد تدقيق الحساب الختامي للعام 2008 لم تتمكن طواقم الديوان من تدقيق حساب الإيراد غير المصنف ضمن الحساب الختامي والبالغ قيمته 9,299,000 دولار أمريكي لعدم وجود أي تفاصيل تخصه، وهذا المبلغ يشكل فرقا في حساب ميزان المراجعة حيث لم تتمكن من إجراء أي تدقيق لهذا المبلغ وبالتالي لا يمكن معرفة تأثير هذا الفرق على الحساب الختامي إن وجد .

- ارتكبت وزارة السياحة والآثار مخالفة لبعض أحكام النظام المالي الفلسطيني بالتأخر في إيداع إيرادات الوزارة في تواريخ تحصيلها، وكذلك وجود تقصير في متابعة وتحصيل الوزارة لذمم مالية متراكمة لصالحها منذ سنوات
- كما تم استيفاء رسم بقيمة (35) شيقل بدل استصدار بطاقة دليل سياحي في وزارة السياحة ولم تدخل هذه الرسوم في حسابات الوزارة وتم استلامها دون سندات قبض .
- لم يقم المركز الوطني للبحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة بالأعمال الموكلة إليه وبما تتناسب مع خطته وحجمه التي تساعد على تطوير القطاع الزراعي مما أدى إلى هدر في المال العام وغياب الكفاءة والفعالية في أعمال المركز، كما تبين أيضا وجود ترهل وتقصير في معظم الجوانب المالية والإدارية الخاصة بالمركز نظرا لتجاهل وتغيب الالتزام بمعظم القوانين و الأنظمة التي تحكم العمل.
- ظهر عدد من المخالفات الجوهرية في وزارة الاقتصاد الوطني المتمثلة بصرف بدل اجرة شقق لبعض الموظفين في حين استمر الصرف بدل مواصلات ثابتة.
- لاحظنا ارتفاع مبالغ الإيجارات في وزارة الاقتصاد حيث بلغت نسبتها من إجمالي الموازنة المعتمدة 42% وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة أيضا مع حجم الموظفين الذين يشغلون المباني المستأجرة.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع، سيتم استعادة (896,306) دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

4. قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافية:

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على الخدمات الاجتماعية والثقافية خلال العام 2010 (31) تقرير رقابيا ماليا وإداريا شاملا أي ما نسبته 21% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام ، بالإضافة إلى متابعة العديد من الشكاوى مع الإدارة العامة للشؤون القانونية.

ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق الصادرة خلال العام 2010 ، تبين أن أهم التطورات الايجابية في قطاع الخدمات الاجتماعية والثقافة ما يلي:

- تحسن درجة الثقة في مقومات نظام الرقابة الداخلي في معظم الوزارات الخاضعة
- وجود خطط إستراتيجية لبعض الجهات الخاضعة للتدقيق خلال العام 2010

أما أهم المخالفات الجوهرية التي ظهرت أثناء الرقابة على الجهات الخاضعة للعام 2010:

- لا توجد معايير والية واضحة ومعتمدة تحكم عملية تحديد بلد العلاج فيما إذا كان العلاج خارج أراضي السلطة الوطنية أو داخلها.
- لا يوجد رقابة مباشرة من قبل وزارة الصحة لمتابعة التحويلات في المستشفيات الخارجية كما لا يوجد آلية ومعايير وأسس واضحة لجلسات المقاصة وكيفية احتساب تكلفة التحويلات الطبية إلى المستشفيات داخل الخط الأخضر.
- وجود نقص في تزويد بعض المستشفيات بمواد مثل (الأدوية، قطع غيار للأجهزة الطبية) ، كما لا يتم الفصل التام بين النفايات الطبية والنفايات العادية في بعض أقسام المستشفيات.
- إصدار وزارة الصحة لنظام حوافز قائم على جباية الرسوم من المرضى ، خلافا للمادة (79) من القانون الأساسي.
- عدم صلاحية مستودعات وزارة الصحة لتخزين الأدوية ووجود بعض الخلل في عمليات الشراء مما يزيد من كمية التالف.
- ارتكاب مخالفات مالية جوهرية تمثلت في تزوير توقيعات و عقود عمل وهمية وتزوير مستندات في كلية الشهيد أبو جهاد.
- عدم قانونية رسوم التراخيص التي تتم جبايتها في وزارة الإعلام حيث لا يوجد قانون يوضح شرعية الرسوم.
- لا يوجد قوانين وأنظمة ومعايير معتمدة تنظم موسم الحج في وزارة الأوقاف حيث أن الآليات والإجراءات المتعلقة بإدارة الحج غير ثابتة وتتغير من عام لآخر.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع ، سيتم استعادة (1,506,907) دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

5. قطاع البنية التحتية

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على البنية التحتية خلال العام 2010 (18) تقرير رقابيا ماليا وإداريا شاملا، أي ما نسبته 12% من إجمالي التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان لهذا العام بالإضافة إلى متابعة شكاوى عدد (2) وحضور 234 عطاء و5 مزادات عامة. ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق الصادرة على قطاع البنية التحتية والمتمثلة بمؤسسات المياه والطاقة والأشغال الحكومية وقطاع العمل تبين أهم المخالفات الجوهرية التي ظهرت خلال العام 2010:

- صرف مكافآت لبعض الموظفين العاملين في كل من الإدارة العامة للمعابر والحدود بمبلغ (1,248,760) شيقل وهيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ (180000) شيقل خلافا للقانون والأنظمة المعمول بها.
- لا يوجد سجلات ودفاتر محاسبية للإيرادات والنفقات للعام 2009 في هيئة المدن الصناعية و المناطق الصناعية الحرة ، ولا يتم الالتزام بإعداد التسويات البنكية بصورة منتظمة ، إضافة إلى أنه تم تحديد قيمة لرسوم الشركات المطورة دون وجود سند قانوني بذلك.
- قيام دائرة مياه الضفة الغربية بتغطية جزء من نفقاتها الخاصة بمبلغ (1,404,927) شيقل من خلال إيرادات أثمان المياه المحصلة دون أن يتم إيداعها في حساب الخزينة العام خلافا لأحكام قانون تنظيم الموازنة والنظام المالي الفلسطيني.
- لقد تم تعيين عدد من موظفي العقود دون الإعلان عن تلك الوظائف أو عمل مقابلات لهم في كل من هيئة الإذاعة والتلفزيون ودائرة مياه الضفة الغربية وهيئة المدن الصناعية خلافا لأحكام قانون الخدمة المدنية.
- عدم تناسب المسمى الوظيفي مع المؤهل العلمي لبعض الموظفين خلافا لأحكام قانون الخدمة المدنية.
- وجود عدد من الموظفين ممن يحملون الهوية الفلسطينية ولا يقيمون في مدينة القدس ويتقاضون علاوة القدس الشهرية بدون أساس قانوني.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند الأخذ بتوصيات ديوان الرقابة وتحويلها إلى قرارات وتصويب المخالفات والأخطاء المالية الواردة في التقارير الرقابية الخاصة بهذا القطاع سيتم استعادة (752186) مليون دولار إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

6. قطاع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية NGO,s

بلغ عدد التقارير الرقابية الصادرة عن الإدارة العامة للرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الحكومية NGO,s خلال العام 2010 (22) تقرير رقابيا ماليا وإداريا شاملا ، أي ما نسبته 15% من إجمالي التقارير الصادرة عن الديوان لهذا العام ، بالإضافة إلى متابعة 11 شكوى. ومن واقع تقارير الرقابة والتدقيق الصادرة، تبين أن أهم المخالفات الجوهرية التي ظهرت خلال العام 2010:

- ◆ غياب دور الهيئات العمومية ومجالس الإدارة في ممارسة صلاحياتهم ومهامهم الرقابية والتوجيهية على أعمال ونشاطات المؤسسات الأهلية.
- ◆ لا توجد منهجية واضحة في توجيه أنشطة وبرامج عمل قطاع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.

- ◆ وجود تقصير من وزارات الاختصاص في متابعة أعمال المؤسسات الأهلية النظيرة وأنشطتها المالية والإدارية.
- ◆ يتم تنفيذ الصرف لبعض المشتريات والأعمال دون الالتزام بإحضار المعززات المطلوبة (فاتورة ضريبية، شهادة خصم مصدر، فاتورة مقاصة...).
- ◆ وجود مخاطرة عالية في إدارة وضبط الإيرادات ووجود خلل وضعف في إدارة الحسابات البنكية لبعض المؤسسات غير الحكومية
- ◆ البيانات المالية والحسابات الختامية المدققة عام 2009 لبعض المؤسسات غير الحكومية لا تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الحقيقي لهذه المؤسسات ، حيث لوحظ تفادي شركات التدقيق عن بعض الملاحظات الجوهرية والتغاضي عن الحذف والتعديل الجوهري في البيانات المالية لإبداء رأي نظيف.

الأثر المالي المباشر للتقارير الرقابية:

عند تطبيق توصيات الديوان فإنه سيرد إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية مبلغ (208,246.47) دولار، وإلى المؤسسات غير الحكومية (700,183) دولار.

7. الشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور

تلقت الإدارة العامة للشؤون القانونية في العام 2010 (498) شكاوى منها 15 شكاوى مرحلة من العام 2009 وقد تابعت الإدارة العامة 368 وتم حفظ 75 شكاوى بالانجاز و103 بنتائج المتابعة و 10 لعدم الاختصاص و19 لعدم أحقية المشتكي و3 تم توجيه المشتكين للتوجه للقضاء و4 حفظت كونها مبهمة ولا تحوى نقاط محددة للفحص و18 لعدم صحة ما جاء فيها وتمت التوصية بتحويل 13 شكاوى لفحصها من خلال تشكيل فريق رقابي وحولت شكوتين لهيئة مكافحة الفساد و4 تم حفظها كونها ما زالت منظورة أمام القضاء وحفظت 35 شكاوى الكترونية لعدم الوضوح و/أو الأهمية وما بقي قيد المتابعة جرى ترحيلها للعام 2011

8. العطاءات

شارك الديوان خلال العام 2010 في اجتماعات لجان العطاءات المركزية بصفة عضو مراقب ، حيث بلغ عددها (395) عطاء موزعة على العطاءات المركزية لوزارة الأشغال العامة (190 عطاء) وعطاءات دائرة اللوازم العامة (107 عطاء) وعطاءات الهيئات المحلية (45 عطاء) بالإضافة إلى عطاءات الدوائر (53 عطاء) ، وكان من أبرز الملاحظات على العطاءات :

تأخر بعض أعضاء اللجان عن الحضور في الوقت المحدد للجلسة في دعوة العطاء ولوحظ عدم قيام دائرة العطاءات المركزية بمراجعة وتدقيق العطاءات قبل طرحها بالإضافة إلى عدم توضيح احتواء الأسعار على ضريبة القيمة المضافة في مشاريع سلطة المياه الفلسطينية وتكرار ارتفاع أسعار العروض المقدمة عن الكلفة التقديرية بنسب كبيرة في مشاريع سلطة المياه الفلسطينية أما في لجنة العطاءات المركزية التابعة لوزارة المالية فقد تكرر التأخر في بدء جلسة العطاءات في الوقت المحدد لها. وعدم التوقيع على محاضر اللجنة في وقت انعقاد الجلسة بالإضافة إلى وجود مفاتيح الصندوق الثلاثة مع شخص واحد في اللجنة، حيث يقوم الشخص بفتح الصندوق وإحضار المغلفات. كذلك يتم استبدال أعضاء في لجنة العطاءات المركزية دون الاطلاع على قرار مجلس الوزراء بذلك.